

فيروس كورونا المستجد

تحت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية لتفادي انتشار

فيروس كورونا المستجد

دعت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة يوم الاثنين 13 مارس 2020 كافة الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية لتفادي انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وأكد منشور لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، السيد محمد بنشعبون، أنه يتعين على هذه الإدارات إعطاء تعليماتها للمصالح والمؤسسات التابعة لها أو التي تحت وصايتها، على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي، "لاتخاذ التدابير الاحترازية والوقائية، وكذا الإجراءات التحسيسية الموصى بها من طرف السلطات المختصة لتفادي تفشي هذا الوباء بين العاملين بالمرافق العمومية أو بين العاملين والمرتفقين.

وأبرز المنشور أن ذلك يأتي "في إطار الحرص على استمرارية المرافق العمومية في تقديم خدماتها للمرتفقين مع العمل على الحفاظ على صحة وسلامة العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والمتوافدين عليها، ووقايتهم من انتشار وباء كورونا (كوفيد-19)".

وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة بالمرافق العمومية، أكد المنشور على ضرورة الحرص على احترام التدابير الوقائية والاحترازية الصادرة عن السلطات المختصة، والسهر على تفعيلها والعمل بها بشكل مستمر وسليم، وتوعية العاملين بهذه المرافق وتحسيسهم بطرق الوقاية السليمة والإجراءات الاحترازية التي يجب اتباعها تجنباً للإصابة بهذا المرض.

كما تهم هذه الإجراءات تأجيل تنظيم مباريات التوظيف وامتحانات الكفاءة المهنية، ودورات التكوين، وكذا المقابلات الانتقائية المتعلقة بالمناصب العليا ومناصب المسؤولية، وتأجيل تنظيم التظاهرات واللقاءات والندوات الدولية والوطنية، والحد من عقد الاجتماعات إلا عند الضرورة. ودعت الوزارة أيضا إلى عدم إصدار الأوامر بالقيام بالمأموريات خارج التراب الوطني والحد من المأموريات داخل التراب الوطني، والعمل قدر الإمكان على توفير الخدمات الإدارية، المقدمة للمرتفقين، على الخط، وتوفير جميع وسائل التواصل الملائمة المتوفرة.

وتشمل الإجراءات تمكين العاملين بهذه المرافق، الذين لا تقتضي طبيعة عملهم ضرورة حضورهم إلى مقرات الإدارة، من العمل عن بعد، كلما كان ذلك في الإمكان، وتنظيم مداومة بالنسبة لبعض المرافق العمومية التي تقدم بعض الخدمات الحيوية.

وأكد المنشور على تمكين النساء الحوامل والعاملين المصابين بمرض مزمن أو ضعف جهاز المناعة، من الاستفادة من تسهيلات تراعي خصوصيات حالتهم الصحية.

وقد حث المنشور على التقيد بكل التدابير الوقائية والاحترازية الصادرة عن السلطات المختصة، والالتزام الصارم بقواعد النظافة المتعلقة بالحد من انتشار الوباء، والالتزام بالموكب في المكاتب وتفادي التنقل دون داع داخل مقرات العمل، والحرص على الحفاظ على تهوية المكاتب بشكل مستمر، وتفادي الاختلاط والحد من التجمعات غير الضرورية، والحرص قدر الإمكان على تقليص تداول وتبادل الوثائق الورقية، واعتماد التبادل الإلكتروني لها.

وأكد المصدر ذاته أن من شأن التقيد، في إطار من المسؤولية والالتزام الجاد والانخراط التام للجميع، بكل هذه التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية والسهر على احترامها، المساهمة في وقاية وحماية العاملين بمختلف المرافق العمومية والمواطنين المتوافدين عليها.